

المسؤولية المجتمعية والبيئة

المهندسة هيفاء فلوح
وزارة الدولة لشؤون البيئة

مقدمة

- تمثل البيئة مجموع المكونات الحية وغير الحية في عالمنا الطبيعي، والعلاقة المتبادلة بينها، بما يدعم وجود الحياة على كوكب الأرض.
- توفر البيئة المنتجات والخدمات التي نعتمد عليها لإنتاج الغذاء، وتوليد الطاقة، وتوفير المواد الأولية.
- كما تتلقى وتدور جزئياً، مخلفات المنتجات والنفايات الناتجة من المختلفة.
- وتعتبر البيئة المصدر الأساسي للاستجمام، والرفاهية.



- وبالتوازي مع النمو الاقتصادي والاجتماعي المواكب لمسيرة التنمية والتحديث في القطر تتعرض بينتنا لضغوط كبيرة، وتبرز التحديات البيئية على نحو متصاعد كنتيجة لتزايد الفعاليات الاقتصادية والنمو السكاني، مما يبرز أهمية تبني مبدأ الاستدامة في توظيف واستغلال الموارد المتاحة عبر المسؤولية المشتركة لقطاعات الدولة المختلفة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، بما يتيح المحافظة على هذه الموارد، ويضمن تطوير أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في عملية التنمية القائمة على ضمان حق الأجيال القادمة.



مسؤولية وزارة البيئة

- عملت وزارة الدولة لشؤون البيئة منذ نشأتها في نيسان 2009 على وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة التلوث بكافة أشكاله وتحسين الوضع البيئي، آخذة بعين الاعتبار معطيات الوضع البيئي الراهن والمتطلبات اللازمة للنهوض بهذا الوضع، وفي سبيل ذلك كان لا بد من:
 1. إيلاء الشأن البيئي الأولوية التي يستحقها في إطار الاستراتيجيات الحكومية من خلال تعميق البعد البيئي في الخطط الخمسية والاستراتيجيات التنموية، وبتطبيق أطر التقييم البيئي الاستراتيجي.
 2. تفعيل ودعم التعامل مع موضوع تقييم الأثر البيئي بكل جوانبه لدى التخطيط لأي مشروع تنموي خاص أو حكومي.
 3. تعميق الوعي الاجتماعي بالشأن البيئي وتصعيده ضمن الأولويات الحضارية للمجتمع السوري.

4. وضع منهجية تكفل **التقليص التدريجي** والمدرّوس للأضرار البيئية المترتبة على غياب أو ضعف الاهتمام بالشأن البيئي في المراحل السابقة، وإصدار أو تطوير التشريعات الضرورية وتخصيص الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.
5. الانسجام مع **المعايير الدولية والاتفاقيات العالمية** المتعلقة بالشأن البيئي، ومسايرة التطور العلمي في هذا الإطار.
6. العمل على إصدار سلسلة من **التشريعات والقرارات**، والإجراءات النوعية الهادفة لتحقيق نقلة حقيقية في الواقع البيئي على جميع الأصعدة.



المبادئ

إن قرارات وأنشطة المنشآت دائما يكون لها تأثير على البيئة - أيا كان موقعهم. هذه التأثيرات قد تكون مرتبطة باستخدام الموارد الحية وغير الحية، وإحداث التلوث والنفايات. ولتقليل آثارها البيئية، يجب على المنشآت تبني **منهج متكامل** يأخذ في اعتباره الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن قرارات وأنشطة المنشأة. على المنشأة أن تحترم وتعزز المبادئ البيئية التالية:

- المسؤولية البيئية إلى جانب التوافق مع القانون والقواعد.
- المنهجية الوقائية
- إدارة المخاطر البيئية.
- المسبب للتلوث



الاعتبارات

في أنشطة الإدارة البنية ينبغي على المنشأة تقييم المناهج والخطط التالية وتوظيفها كلما أمكن:

- تقييم التأثير البيئي
- القيام بتنفيذ التحسينات المستمرة في الأداء البيئي
- استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة وإحداث قدر أقل من التلوث والنفايات والتركيز على إجراء تحسينات في المصدر وليس في نهاية العملية أو النشاط (تحسين ممارسات الصيانة وتحسين أو إدخال تقنيات أو عمليات جديدة، وتقليل المواد واستخدام الطاقة واستخدام طاقة متجددة وترشيد استخدام المياه والتخلص من أو إدارة المواد الخطرة والسامة والنفايات بأمان وتحسين تصميم المنتجات والخدمات.
- التوجه للمنتجات أو الخدمات ذات الآثار القليلة التأثير على البيئة.
- خلق الوعي وتشجيع فرص التعلم لدعم الجهود البنية ضمن المنشأة وضمن نطاق تأثيرها.

القضايا البيئية

منع التلوث:

- الانبعاثات المنتشرة في الهواء : يمكن أن تسبب الانبعاثات الصادرة عن بالمنشأة والتي تنشر الملوثات في الهواء مثل الرصاص والزنك والمكونات العضوية المتطايرة وأكسيد الكبريت وثنائي أكسيد النيتروجين والمواد التي تسبب تآكل طبقة الأوزون، تأثيرات بيئية وصحية.



- التصريف في المياه : يمكن أن تتسبب المنشأة في تلويث المياه من خلال التصريف المباشر في المياه سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة.





شفاف		دون الموصفة
أبيض (شفاف قليلاً)		غالباً الموصفة
رمادي فاتح جداً		يشك بأمورها
رمادي فاتح		يشك بأمورها أو أعلى من الموصفة
رمادي		أعلى من الموصفة
أسود		أعلى من الموصفة

المواصفات ذات الصلة

- 1) مواصفة رمي مياه الصرف الصناعية إلى شبكة الصرف الصحي العامة
- 2) مواصفة رمي مياه الصرف الصناعية إلى البيئة المحيطة (الأراضي، الأنهار، قناة ري زراعية، البحار)



- 3) مواصفة جودة المياه المستخدمة للري
- 4) مواصفة جودة المياه المستخدمة للشرب

11

- **إدارة النفايات:** قد تتسبب أنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها في إحداث نفايات سائلة أو صلبة والتي إذا تم إدارتها بشكل غير ملائم فمن الممكن أن تسبب تلوث الهواء والماء والتربة .
- **انتشار المواد الكيميائية السامة والخطرة:** إن المنشأة التي تستخدم أو تنتج مواد كيميائية خطيرة وسامة من الممكن أن تؤثر بشكل عكسي على الأنظمة البيئية وصحة الإنسان من خلال تأثيرات حادة (فورية) أو مستمرة (طويلة الأمد) تنتج عن انبعاثات هذه المواد.
- **أشكال التلوث الأخرى:** قد تتسبب أنشطة ومنتجات وخدمات المنشأة في أشكال أخرى من التلوث والتي تؤثر بشكل سلبي على صحة ورفاهية المجتمعات والتي من الممكن أن تؤثر أيضاً على الأفراد بشكل مختلف، ويتضمن ذلك **الضوضاء** والتلوث المتعلق **بالشمس** والتلوث **البصري** والتلوث **الإشعاعي**.





ينبغي على المنشأة من أجل تطوير وتحسين أداء أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها لمنع التلوث أن تقوم بعمل الآتي :

- تحديد مصادر التلوث والنفايات المتعلقة بأنشطتها.
- تطبيق التدابير التي تهدف إلى الحد من التلوث وتقليل النفايات.
- منع استخدام ما يلي:
 - المواد الكيميائية المحظورة والمحددة من قبل القانون المحلي والمواثيق الدولية.
 - المواد الكيميائية المحددة من قبل الجهات العلمية أو أي طرف معني آخر على سبيل المثال لا الحصر المواد المسببة لتآكل طبقة الأوزون ، الملوثات العضوية الدائمة، والمواد الكيميائية المشمولة في اتفاقية روتردام ، المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الضارة (كما تم تحديدها من قبل منظمة الصحة العالمية) (بما في ذلك التعرض للدخان الناتج من منتجات التبغ) أو المواد المسببة للطفرات والمواد الكيميائية التي تؤثر على الإنجاب وكذلك المواد ذات التراكم البيولوجي والمواد السامة.
- تنفيذ برنامج منع الحوادث الكيميائية والاستعداد لها وخطة طوارئ تغطي الحوادث الموجودة داخل وخارج الموقع وإشراك العمال والشركاء والهيئات والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى

الاستخدام المستدام للموارد

- كفاءة الطاقة :تطوير الاستخدام المستدام للمواد المتجددة مثل الطاقة الشمسية والكهرباء المائية وطاقة المد وطاقة الرياح والكتلة البيولوجية.
- الحفاظ والحصول على المياه :تقليل استخدام وإعادة استخدام المياه في العمليات الإنتاجية والحث على حفظ المياه ضمن نطاق تأثير فيما يتعلق بكافة أنشطة المنشأة ، **ينبغي على المنشأة عمل ما يلي:**
 - تحديد مصادر الطاقة والمياه وغيرها من الموارد المستخدمة؛
 - قياس وتسجيل والتقرير حول الاستخدامات الرئيسية للطاقة والمياه والموارد الأخرى؛
 - استبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة متجددة وذات تأثير منخفض.
 - استخدام مواد تم إعادة تدويرها وإعادة استخدام المياه كلما أمكن ذلك.



التخفيف من حدة التغير المناخي:



إن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة البشرية هي المسببات الرئيسية للتغير المناخي العالمي (ارتفاع درجات الحرارة، تغييرات في أشكال سقوط الأمطار ، حدوث أحداث مناخية شديدة بشكل أكثر تكرارية، ارتفاع مستويات البحر، التغير في الأنظمة البيئية والزراعية وصيد الأسماك) وسوف تتأثر كل منشأة بطريقة ما بالتغيرات المناخية



ينبغي على المنشأة عمل ما يلي

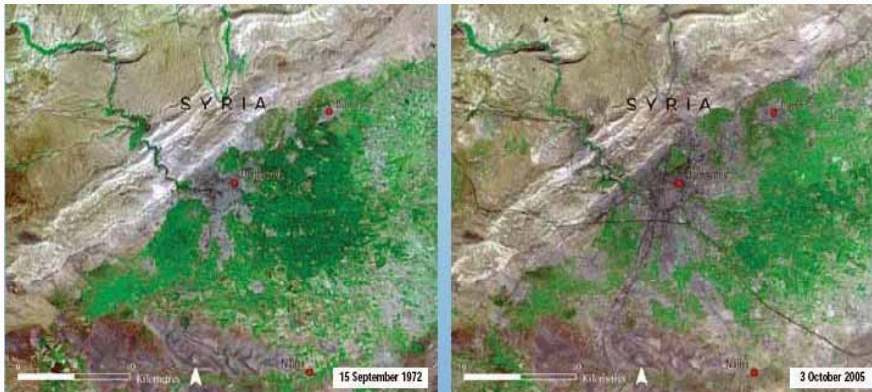
- تحديد المصادر المباشرة وغير المباشرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحديد حدودها (مجال) المسؤولية الخاصة بها.
- قياس وتسجيل والتقرير حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عنها ويفضل أن يكون ذلك من خلال استخدام الطرق الموضحة في المعايير المواصفات عليها دولياً.
- منع أو تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري (خاصة تلك التي تسبب تآكل طبقة الأوزون) من العمليات أو المعدات بما في ذلك وحدات التسخين والتهوية وتكييف الهواء.
- تحقيق مدخرات من الطاقة بقدر الإمكان في المنشأة، بما في ذلك شراء السلع ذات الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير كفاءة خدمات ومنتجات الطاقة؛ التكيف مع التغير المناخي.
- إتاحة فرص كبيرة لزيادة الوعي من خلال التعليم وغيره بأهمية التكيف والإجراءات الوقائية.

حماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية:

- إن الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية نتج عنه خسارة جوهريّة ونهائيّة للبيئة والتنوع الحيوي على الأرض ، فالمساحات الشاسعة سواء في الريف أو الحضر تحولت نتيجة للتصرفات البشرية.
- يمكن أن تصبح المنشأة ذات مسؤولية مجتمعية أكبر من خلال قيامها بحماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية والمهام والخدمات المختلفة التي تقدمها النظم البيئية (مثل الغذاء والمياه) وتنظيم المناخ (تكوين التربة).



التوسع العمراني لمدينة دمشق على حساب الغوطة



دمشق وغوطةها عام 1972

دمشق وغوطةها عام 2005

ينبغي على المنشأة فيما يتعلق بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها ، عمل ما يلي:

- تحديد التأثيرات السلبية المتوقعة على خدمات الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي واتخاذ التدابير اللازمة لإقصاء أو تقليل هذه التأثيرات.
- أن تعطى الأولوية الكبرى لتجنب فقدان الأنظمة البيئية الطبيعية ثم لاستعادة الأنظمة البيئية وأخيراً فإنه في حالة عدم إمكانية عمل الإجراءيين السابقين أو عدم كفاءتها
- أن تضع وتطبق الإستراتيجية متكاملة لإدارة الأراضي والمياه والأنظمة البيئية التي تعزز الاستخدام المستدام.
- أن تستخدم بشكل متزايد جزءاً أكبر من منتجات الموردين الذين يقومون بالإيفاء بإشراطات المواصفات وبرامج منح الشهادات.

و شكراً لإصغائكم

